وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦ ،بالتفويض،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة القليوبية للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٠٠٥/٢/١٤ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٧/٢٦ :

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٣١٣٥٣٧,٠٤ جنيه (مليونان وثلاثمائة وثلاثة عشر ألفًا وخمسمائة وسبعة وثلاثون جنيهًا وأربعة قروش لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ١٦٩٦٤٦٣,٧١ جنيه (مليون وستمائة وستة وتسعون ألفًا وأربعمائة وثلاثة وستون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦١٧٠٧٣,٣٣ جنيه (ستمائة وسبعة عشر ألفًا وثلاثة وسبعون جنيهًا وثلاثة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٣٨٣٧٢٤٥,٩٩ جنيه (ثلاثة ملايين وثمانمائة وسبعة وثلاثون ألفًا ومائتان وخمسة وأربعون جنيهًا وتسعة وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن